اقتصاد

فوق الطاولة

الدعم والرواتب.. لعبة أرقام مكشوفة!

علي نزار الآغا

تصرّ الحكومة على أن الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦ ازدادت بنسبة مهمة عن الموازنة السابقة، ما يجعلها متوازنة نوعاً ما أمام ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية. وفي كل مرة تحضر فيه الموازنة في كلام الحكومة، يلحق هذا العرض بتأكيدات على ارتفاع قيمة الدعم الاجتماعي في الموازنة، بالرقم والنسبة من الإنفاق المقدّر.

كلام الحكومة هذا صحيح من الناحية الرقمية المطلقة، ولكنه غير واقعي قياساً إلى القوة الشرائية للدعم المرتفع في ٢٠١٦، وهذا ما يجعل الدعم ضعيف الأثر، جداً، على المواطن، خلافاً لما هو متوقع من الحكومة، والمطلوب منا كإعلام عرضه بواقعية للمواطن، من خلال إعادة تأكيد زيادة أرقام الدعم وعرض أسباب الحرب وتداعياتها الاقتصادية على البلد والمواطن والحكومة.

طبعاً، لا خلاف على هذه التداعيات المعقدة، التي تتطلب فريقاً عالي التأهيل والكفاءة لإدارة خسائرها وتقليصها قدر المستطاع على الوطن والمواطن.

وبالأرقام، نبين حقيقة الأرقام التي تتناقلها الحكومة وتطلب من الإعلام عرضها بمنطقية، وما هو عليه الواقع:

ففي البداية، ارتفعت قيمة الدعم الاجتماعي بنسبة تزيد على ١٥٢٪ بين الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٦، فبينما بلغت ٣٨٦ مليار ليرة سورية، ما نسبته ٤١٪ من الإنفاق الجاري في موازنة ٢٠١٢، أصبحت ٩٧٣,٢٥ مليار ليرة، ما نسبته ٦٦,٢٪ من الإنفاق الجاري في موازنة ٢٠١٦.

ولكن، بمقياس الدولار، تختلف المعادلة رأساً على عقب، فقيمة الدعم الاجتماعي في ٢٠١٢ تتخطى مبلغ ٣,٨٥ مليارات دولار أميركي على أساس سعر الصرف المتعامل فيه في الأوساط التجارية (السوق غير النظامية)، على حين بالكاد تتعدى ٢,٤٥ مليار دولار أميركي في العام الجاري. أي إن قيمة الدعم الاجتماعي المعدّلة بالدولار الأميركي انخفضت بأكثر من ٥٧٪. وهذا يعكس نسبياً انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية على قيمة الدعم الاجتماعي في موازنة الدولة.

وبمقياس الرقم القياسي للأسعار، أي معدل التضخم، فإن المحافظة على مستوى الدعم المقدم نفسه للمواطنين في العام ٢٠١٢ يتطلب من الحكومة تخصيص مبلغ لا يقل عن ٢٣٠٠ مليار ليرة سورية في العام الجاري ٢٠١٦.

أي إن ما أمنته الحكومة في موازنتها للعام الجاري بالكاد يزيد على ٤٢٪ من المطلوب للمحافظة على مستوى الدعم المقدم في ٢٠١٢.

والخلاصة، تبين القراءة الاقتصادية لأرقام الدعم الاجتماعي خلال سنوات الحرب القاسية، فقدان المواطنين لجزء كبير من الدعم المقدم لهم، ولا يمكن اعتماد رقم ٥٨٪ كنسبة لتدهور الدعم الاجتماعي، لأن الرقم يحتاج لمعاملة حسابية جديدة، تراعي العدد الحقيقي من المواطنين المستفيدين من الدعم في ٢٠١٦ وفي العام ٢٠١٢، وهذا الرقم غير متاح لنا، إلا أن النسبة لا تنخفض كثيراً عن ٥٨٪.

إلى ذلك، من الجدير التذكير بأن المقارنة بين رفع أسعار المواد المدعومة من الحكومة وزيادة الرواتب غير دقيقة اقتصادياً، فصحيح أن أغلب الرقم الذي تحصله الدولة من الرفع يعاد ضخه لتمويل زيادة الأجور وتحسين الخدمات، لكن الأمر الذي غاب عن ذهن الحكومة، أن رفع أسعار مصادر الطاقة، وحده، حمّل الراتب أعباءً إضافية بسبب رفع أسعار السلع والخدمات المتصلة بمصادر الطاقة، لذا لا يصح الحديث والربط بين تحصيل الحكومة مبلغ ٢٢٠ مليار ليرة من «تصحيح الأسعار» تم استخدام ٢١٥ مليار ليرة منها لتمويل زيادات الرواتب المتتالية والمنحة.

الوزراء يقدمون اقتراحات لاستقرار سعر صرف الليرة..

الحلقي: تسهيل الإيداع بفائدة حتى ٢٠٪ ورفع سقفه حتى مليوني ليرة

التحقق من صلاحية المواد الإغاثية الواردة من المنظمات الدولية

الوطن

اطلع رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي يوم أمس على القرارات التي اتخذتها لجنة رسم السياسات واللجنة الاقتصادية ومصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف لتعزيز مقومات سعر صرف الليرة السورية والحد من ظاهرة التهريب ورفع تمويل المستوردات لتصل نسبتها إلى ١٠٠٪ التي تعتمدها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وخلال الجلسة الأسبوعية للحكومة، قدم العديد من الوزراء مقترحاتهم لتحسين استقرار سعر صرف الليرة السورية ومواجهة التحديات التي تتعرض لها سواء أكانت داخلية أم خارجية.

وبالنسبة للقروض التشغيلية أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية نشر ثقافة القروض التشغيلية ودعمها وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تشغيل رأس المال العامل بهدف تفعيل العملية الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني. إضافة إلى تكليف المصارف التي تتمتع بنسب جيدة من السيولة بتوظيفها لدى المصرف الصناعي ليعمل على إدارتها في منح القروض التشغيلية للمشاريع المتوسطة والصغيرة، وتكليف وزارة المالية بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي والمصارف العامة العاملة لإيجاد الآلية المناسبة لدعم سعر الفائدة للمشاريع المستهدفة.

وكلف الحلقي وزارتي الصناعة والزراعة بإعداد خريطة للمشاريع المتوسطة والصغيرة بحيث تكون مرتبطة بالجغرافية الاقتصادية الآمنة إضافة إلى تكليف المصارف العامة العاملة بضرورة العمل على إطلاق حملات إعلامية للتشجيع على الإيداع بالليرة السورية مع توضيح نسب أسعار الفائدة من ١٣– ٢٠٪ حسب نوع الإيداع إضافة إلى العمل على تسهيل إجراءات الإيداع مع المحافظة على الضمانات اللازمة مع موافاة رئيس مجلس الوزراء بمذكرات تفصيلية حول رؤية كل منهم لموضوع الإيداع بالقطع الأجنبي.

وأشار الحلقي إلى رفع سقف الإيداع لدى مصرف التوفير إلى مليوني ليرة سورية

وفي سياق متصل قدم الحلقي عرضاً للواقع الخدمي والاقتصادي خلال الأسبوع الماضي إضافة إلى إشارته إلى العديد من القضايا التي يتابعها مجلس الوزراء وما طرح أيضاً في عدد من وسائل الإعلام. فقد وجه الجهات المعنية بضرورة متابعة ما يطرح من سلع في الأسواق والتثبت من مدى وجود سلع غذائية واستهلاكية لزوم الأطفال مجهولة المصدر.

كما وجه وزارة الاتصالات والتقانة بضرورة تسهيل الإجراءات أمام الإخوة المواطنين خلال حصولهم على تركيب بوابات الانترنت.

وحول وضع الأسعار في الأسواق طلب الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تفعيل آليات حضور مؤسسات التدخل الإيجابي في الأسواق وأهمية ضبط الأسعار. مشيراً إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتوفير المواد الغذائية والتموينية لأهالي مدينة دير الزور المحاصرة وإدلب والتحقق من مدى صلاحية المواد الإغاثية الواردة من المنظمات الدولية.

وطلب الحلقي من وزارة الصحة الاهتمام بالواقع الصحي بمحافظة طرطوس بشكل أكبر، حيث أشار وزير الصحة إلى الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحسين واقع أداء القطاع الصحي في طرطوس وفي جميع المحافظات ومعالجة حالات الأنفلونزا مبيناً واقع الصناعات الدوائية.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إحداث هيئة عامة علمية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري تسمى «هيئة التميز والإبداع» مقرها دمشق وترتبط بوزير التعليم العالي، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويهدف المشروع إلى البحث عن المبدعين والمتميزين ورعايتهم وتشجيع ودعم القدرات الوطنية في مجال إنتاج الأفكار والابتكار والإبداع بما يخدم الازدهار والتنمية المستدامة وتوفير بيئة الموهبة والتميز والإبداع على جميع المستويات في الجمهورية العربية السورية وتطويرها.

ووافق مجلس الوزراء على قرار بنقل ملكية بعض العقارات الواقعة ضمن المخططات التنظيمية في محافظة طرطوس إلى الوحدات الإدارية لإقامة منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة.

كما اطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول واقع موسم الحمضيات وتسويقه وبيعه في الأسواق المحلية وتصديره.

وحيا رئيس مجلس الوزراء الذكرى الرابعة والثلاثين لانتفاضة أهلنا في الجولان السوري المحتل في وجه الاحتلال الإسرائيلي الغاشم مؤكداً أن ذكرى انتفاضة أهلنا في الجولان المحتل تؤكد إيمان أبناء الجولان الصامد بهويتهم السورية وتصميمهم على مواجهة العدو الصهيوني وتحرير أرضهم وعودتها إلى وطنها الأم سورية.

وأضاف: «إن أهلنا في الجولان أثبتوا مرة أخرى أنهم أبناء سورية البررة الأوفياء لوطنهم وأنهم مستعدون لتقديم التضحيات من أجل تحرير الجولان السوري المحتل».

وثمن الحلقي صمود أهلنا في الجولان في وجه الاحتلال الصهيوني وتمسكهم بالهوية السورية والثوابت الوطنية ووقوفهم إلى جانب وطنهم الأم سورية في تصديها للحرب الإرهابية الكونية التي تواجهها معبرا عن ثقته بأن الجولان المحتل سوف يعود إلى حضن وطنه الأم سورية ويتحرر من براثن العدوان الصهيوني.

وأشار الحلقي إلى اللقاء المهم للرئيس بشار الأسد مع مجلس نقابة المحامين المركزية والمجالس الفرعية في المحافظات وقوله إننا مقبلون قريبا على انتخابات مجلس الشعب وهي استحقاق دستوري مهم وإشارته إلى أهمية المشاركة الشعبية وخلق حركة ديمقراطية حقيقية ومنافسة حقيقية وبالتالي نحن كحكومة يقع علينا تأمين الأجواء المناسبة لإجراء هذه الانتخابات وتوفير كل ما يلزم لإنجاحها بالتعاون مع جميع المنظمات والنقابات والأحزاب وفعاليات المجتمع المدني.

الدولار «الأسود» يتحرك بين ٤٣٠ و٤٣٥ ليرة والمركزي يضاعف ضخ الدولار

الوطن

تباينت أسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية يوم أمس في التعاملات التجارية التي تلحق الأسعار التي يتم تحديثها على بعض صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الموبايل التي لا تعلن مصادرها.

فبعد أن تجاوز سعر الدولار أمس الأول ٤٣٦ ليرة في السوق «السوداء»، افتتح تعاملات الأمس منخفضاً دون مستوى ٤٣٠ ليرة، ليرتفع مجدداً مساء الأمس قرب مستوى ٤٣٥ ليرة في دمشق.

في سياق عمليات مضاربة واضحة في السعر، الذي تحرك مرتفعاً نحو ٤٤٠ ليرة للدولار في وقت سابق، ثم خسر ٢٠ ليرة في يوم واحد، فاستأنف ارتفاعه بحذر فوق مستوى ٤٣٠ ليرة في اليومين الماضيين، وكأنه يتحرك على مبدأ المضاربة القائل «اشتر على الإشاعة وبع على الخبر».

بدوره طمأن المركزي المواطنين بأن سعر صرف الليرة السورية سيعود للاستقرار قريبا وذلك عبر التدخل اليومي المدروس وعبر جلستي التدخل المعلن عنهما يومي الخميس والاثنين الواقعين في ١٨ و٢٢ الشهر الجاري وذلك بغرض متابعة تطورات سعر الصرف الأخيرة وإجراءات المصرف لضبطه في سوق القطع الأجنبي.

وفي بيان له أمس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أوضح المركزي أن تضاعف كميات مبالغ التدخل في سوق القطع الأجنبي بهدف توفير معروض كاف لتلبية احتياجات السوق التجارية وغير التجارية، مؤكداً أن التدخل في سوق القطع الأجنبي يتم بشكل يومي ومستمر عبر مؤسسات الصرافة بسعر صرف يبلغ ٤٠٦ ليرات سورية للدولار الأميركي و٤٠٥ ليرات للدولار لتمويل المستوردات. وأشار المصرف إلى أنه تم تحديد سعر الصرف لتسليم الحوالات عند مستوى ٣٧٤ ليرة سورية مقابل الدولار.

وفي تصريح له أمس أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أن المصرف يغطي جميع احتياجات السوق من القطع الأجنبي لتلبية الطلب التجاري وغير التجاري وذلك بغية ضبط سعر صرف الليرة السورية وعودته إلى مستوياته التوازنية.

وأشار ميالة إلى أن بإمكان المواطنين المتقدمين بطلبات شراء القطع الأجنبي إلى شركات الصرافة التي اشترت القطع الأجنبي بغرض التدخل في حال عدم تلبية طلباتهم» تقديم شكوى إلى ديوان المصرف المركزي موجهة للحاكم مباشرة.

استكمال التعليمات التنفيذية لقانون الفوترة وإعادته للحكومة

معاون وزير المالية لـ«الوطن»: تعديل ضرائب المنشآت السياحية يزيد التحصيل مليار ليرة في دمشق وحدها

محمد راكان مصطفى

كشف معاون وزير المالية جمال مدلجي لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة في وزارة المالية مهمتها دراسة الإشكاليات التي تواجه عمل الإدارة الضريبية في تنفيذ مهامها وعملها، إضافة إلى قيام اللجنة بدراسة القوانين والأنظمة بهدف إزالة أي عقبة من شأنها أن تعرقل سير العمل وتحصيل الضرائب.

كما أكد مدلجي أنه لا نية حالياً لتعديل المرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي، وأن اللجنة تدرس حالياً إمكانية تعديل المرسوم رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ المعدل لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠٠٣، بحيث يتم الوصول إلى قيمة عمل المنشآت السياحية بصورة حقيقة بما يؤدي لأفضل تحصيل ممكن للخزينة وبما يضمن حقوق الدولة، مشيراً إلى أنه ومنذ ١٠ سنوات والإدارة الضريبية توافق على قبول رقم العمل الذي تتقدم به المنشآت كما هو، وأصبح من حق الإدارة الضريبية أن تصل إلى رقم العمل الحقيقي الذي تقوم به المنشأة.

لافتاً إلى أن هناك العديد من المنشآت السياحية من مستوى النجمتين التي تتقاضى أسعار المنشآت من مستوى الأربع نجوم ما دفع الإدارة إلى العمل لتكليف هذه المنشآت وفق المستوى الحقيقي للأسعار التي تتقاضاها، مع الأمل مستقبلاً بالوصول إلى التوحيد بين التصنيف السياحي والمالي.

كاشفاً عن مطالبة لجنة رسم السياسات في رئاسة مجلس الوزراء وزارة المالية والإدارة الضريبية لتقوم بإيجاد آلية جديدة للوقوف على حقيقة إيرادات المنشآت السياحية ما دفعها إلى عقد اتفاقيات وفق حجم العمل الحقيقي للمنشأة مع الأخذ بالحسبان سعر الوجبة الفعلية وعدد الكراسي والمكان حيث تم الاتفاق على رقم مقطوع يحتسب على الكرسي بناء على تصنيف المنشأة.

وكشف مدلجي أنه في الشهر الأول تم عقد اتفاقات مع ٥٥ منشأة كانت هناك زيادة في الإيرادات المحصلة من هذه المنشآت عن الإيرادات المحصلة فيها في الأشهر التي سبقت الاتفاق بقيمة ٢٠ مليون ليرة سورية.

وأوضح مدلجي أنه وفي حال تم تعميم هذه الاتفاقيات على مطاعم دمشق المقدرة بـ٤٠ مطعماً سوف تنعكس هذه الاتفاقيات على إجمالي الإيرادات وفق المعطيات المتوافرة بما لا يقل عن مليار ليرة سورية، الشيء الذي دفعنا إلى أن نلجأ إلى تعديل المرسوم ٥١ لعام ٢٠٠٦.

علماً بأن المادة ٦ من المرسوم ٥١ استثنت من الأحكام الناظمة لضريبة دخل الأرباح الحقيقية والرواتب والأجور المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته تستوفي ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور بنسبة محدودة من رقم العمل الإجمالي من المنشآت السياحية وهي الفنادق من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية والمطاعم من الدرجة الدولية الممتازة والأولى والثانية حسب تصنيف وزارة السياحة على أن تحدد نسبة الضريبة الواجب تأديتها من رقم العمل الإجمالي بنسبة ٢,٥ بالمئة لقاء ضريبة الدخل المنشآت السياحية المحددة بالمادة السابقة بتقديم بيان شهري إلى الدوائر المالية التي تقع منشآتهم ضمن نطاق عملها خلال عشرة الأيام الأولى من الشهر التالي يبين فيه رقم العمل الإجمالي لفعالية منشآتهم وعليهم تسديد الضريبة المترتبة فور تقديم البيان المذكور بالبيان الخاص رسم الإنفاق الاستهلاكي ويحدد نموذج البيان بقرار يصدر عن وزير المالية.

كما أكد مدلجي أن الاتفاقيات التي تم عقدها بين الإدارة الضريبية والمنشآت السياحية كان لها دور كبير إضافة إلى الزيادة في الإيرادات، بالحد من أي محاولة ابتزاز من الممكن أن يتعرض لها أصحاب المنشآت من ضعاف النفوس.

> لجنة لإزالة العقبات أمام تحصيل الضرائب

وفي سياق متصل وعن قانون الفوترة بيّن مدلجي أن رئاسة الحكومة أعادت مشروع القانون إلى وزارة المالية لاستكمال التعليمات التنفيذية الخاصة بالمشروع، مبيناً أنه يتم التعاون حالياً بين وزارة المالية ووزارة العدل لاستكمال التعليمات التنفيذية بصيغتها المطلوبة وإعادته إلى الحكومة ليصار إلى إصداره أصولاً مع تأكيده ما جاء في تصريح رئيس الحكومة عن كون قانون الفوترة سوف يحد من اقتصاد الظل، موضحاً أن تطبيق الفوترة على مراحل وفق خطة الوزارة سوف يمكن الإدارة الضريبية من الكشف عن المطارح الضريبية في إطار تحصيل الخزينة لحقوقها وبما يضمن إيجاد بيئة تنافسية.

وفي السياق نفسه أوضح مدلجي أن مشروعي مرسومي البيوع العقارية ورسم الفراغ ما زالت على طاولة الحكومة وتتم مناقشتها بشكل واف ليصار إلى إصدارها أصولاً.

رفع سقف قروض ذوي الدخل المحدود إلى ٥٠٠ ألف ليرة.. قيد الدراسة

الوطن

طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العامة دراسة إمكانية رفع سقف القروض إلى مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة، وطلب أيضاً دراسة أثر رفع سقف قروض ذوي الدخل المحدود على عدد المستفيدين من هذه القروض. علماً بأن سقف القروض للمدنيين حالياً هو ٣٠٠ ألف ليرة وللعسكريين ٤٠٠ ألف ليرة وكان سقف القرض وصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف ليرة قبل الأزمة حسب حجم الرواتب في وقت كان متوسط الرواتب لموظفي القطاع الحكومي آنذاك ١٨ ألف ليرة وهو حالياً نحو ٢٥ ألف ليرة أي إن قيمة القرض كانت تعادل نحو ثمانية آلاف دولار حين كان الدولار بحدود خمسين ليرة.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء طلبت قبل ذلك من مختلف وزارات الدولة والجهات التابعة لها بتنفيذ مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تم اتخاذها خلال اجتماع هيئة المكتب الاقتصادي القطري منها رفع سقف القروض وتفعيل هذا الإجراء في مختلف المصارف ومعالجة موضوع قروض الشهداء في المصارف ومعالجة إجراءات الحجز التي تجري على بعض المنازل من المصرف العقاري.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي طلب قبل نحو ثلاثة أشهر من جميع المصارف العامة العاملة في سورية العمل بشكل فوري على وضع الآلية التنفيذية لتسهيل منح المواطنين قروضا إنتاجية قصيرة الأجل لدعم مشاريعهم المختلفة وتسهيل إجراءات الحصول عليها ووضع الضوابط اللازمة لها بما يضمن الحفاظ على حقوق الدولة وذلك استنادا إلى توجيهات رئيس مجلس الوزراء وتوجيهات مجلس النقد والتسليف وفقا للضوابط والشروط المحددة ضمن القرار بحيث تقوم مجالس إدارات المصارف العامة وعلى مسؤوليتها بتحديد آليات وضوابط منح هذه القروض وفق أنظمة العمل المتبعة لديها وبما يتوافق مع الضوابط المحددة بهذا القرار مع مراعاة الشروط المتعلقة بالوضع المالي للمصرف ومدى كفاية الأموال القابلة للإقراض ووضع السيولة لديها.